تأثيرات جائحة كورونا الفعلية والمحتملة على مصايد الأسماك والمزارع السمكية فى بعض مناطق العالم ومصر

أ.د. أحمد برانية*

مقدمة

أثارت جائحة كورونا أزمات صحية تبعتها أزمات اقتصادية واجتماعية بسبب الإجراءات الوقائية المشددة التي اتخذتها الدول لكبح معدل الإصابات، مثل الحجر المنزلي، وحظر التنقل، وإغلاق أماكن الأعمال، وغيرها من الإجراءات، والتي خلقت بيئة قد يصعب فيها الحصول على الغذاء خاصة الأغذية البحرية التي تعتبر من أكثر السلع الغذائية تداولاً في العالم. وعلى الرغم من أن فيروس كورونا لا يصيب الأسماك، إلا أن قطاع الأسماك تأثر بشكل غير مباشر بالوباء، من خلال تغير طلب المستهلكين، وصعوبة الوصول إلى الأسواق، والمشاكل اللوجستية المتصلة بالنقل والقيود على الحدود. وقد أثرت هذه العوامل على الصيادين ومزارعي الأسماك وكذلك التغذية والأمن الغذائي للسكان الذين يعتمدون على الأسماك كبروتين حيواني في العديد من دول العالم. وقد ساعد على تفاقم الأزمة، انتشار المعلومات الخاطئة في بعض الدول عن أن الأسماك تنقل الفيروس، مما تسبب في خفض استهلاك الأغذية البحرية، وهبوط كبير في أسعارها مما قد يكون له تأثيراً عامًا على اقتصاديات العديد من مجتمعات الصيد والمجتمعات الساحلية التي تعمل ففي الخدمات المساعدة.

إن أكبر قدر من عدم اليقين، ليس فقط مدة آثار الجائحة، ولكن إلى متى ستستمر التغيرات والتداعيات بعد انتهاء الجائحة. وهل سيشهد الطلب على المأكولات البحرية انتعاشًا سريعًا أو بطيئًا؟ وهل ستحتفظ الشركات التي تكيفت مع المصادر المحلية لتجاوز المخاوف التجارية بنفس الأسلوب في المستقبل؟ إذا استمرت الصعوبات الاقتصادية، فهل ستشهد الصناعة تغيرا كبيرا؟

ذلك أنه وبفعل الأزمة وحالة الطوارئ الصحية، دخل بيع المنتجات البحرية بدوره، مجال التجارة الإلكترونية والبيع عن بعد، فالعديد من المواقع بدأت تعرض منتجات متنوعة، وتقترح خدمات التوصيل إلى المنازل، معتمدة شروط نقل تحافظ على جودة المنتوجات. ولتشجيع المستهلكين، تقدم تلك المواقع خصائص ومميزات كل منتج من منتجات البحر، ومبررة تأثيره الإيجابي على الصحة، وعليه فان الأسماك لم تفلت من عالم الرقمنة الذي تسارع الولوج إليه بفعل (كوفيد 19).

* أستاذ اقتصاديات وتنمية الموارد السمكية – مركز التخطيط والتنمية الزراعية

في هذا الإصدار من سلسلة أوراق الأزمة، يتم تناول أثار جائحة كورونا على قطاع مصايد الأسماك والمزارع السمكية بشكل عام، مع الإشارة إلى التداعيات الحادثة والمحتملة في بعض الدول الأوربية والولايات المتحدة ة وأفريقيا ومصر ، مع تقديم بعض المقترحات للتخفيف من أثارها ومواجهة تداعياتها على إنتاج وحلقات سلسلة إمدادات الأسماك.

أولاً: الأثار العامة للجائحة

إن استغلال الموارد السمكية يتم لأغراض أساسية هي: توفير الغذاء، تحسين وضع ميزان المدفوعات من خلال التصدير، توفير مواد تدخل في صناعة منتجات أخرى، بالإضافة إلى الأغراض السياحية والترفيهية.

ومن المعروف أن توفير الإمدادات من المنتجات السمكية (من المصايد الحرفية، والصناعية، والمزارع السمكية) للأسواق المحلية والإقليمية والدولية، تمر بسلسلة من الأنشطة المتتابعة هي: الحصاد (من المصايد والمزارع السمكية) – معاملة الأسماك (التصنيع) – النقل – التسويق (جمله وقطاعي). وكل حلقة في السلسلة مهددة بأن يتوقف نشاطها، بسبب التداعيات التي يحدثها الفيروس. فاذا انكسرت أو توقفت إحدى هذه الحلقات (المنتجين – المشترين – البائعين) بسبب المرض أو إجراءات الوقاية، سوف ينعكس على باقي الحلقات، والذي سينعكس على اقتصاديات القطاع كله، وعلى هذا، فانه للمحافظة على توفير الأسماك للاستهلاك الأدمي، فانه يجب حماية سلسلة الإمدادات (المنتج – المشترى – البائع) بشكل كامل وفعال.

وعلى الرغم من أن فيروس كورونا لا يصيب الأسماك، إلا أن قطاع الأسماك تأثر بشكل غير مباشر بالوباء، من خلال تغير طلب المستهلكين، وصعوبة الوصول إلى الأسواق، والمشاكل اللوجستية المتصلة بالنقل، والقيود على الحدود. وقد أثرت هذه العوامل على الصيادين ومزارعي الأسماك، وكذلك على التغذية والأمن الغذائي للسكان الذين يعتمدون على الأسماك كبروتين حيواني في العديد من دول العالم. وإن الإجراءات التي تم اتخاذها في العديد من الدول لاحتواء وباء كورونا وعدم تفشيه، قد خلقت بيئة قد يصعب فيها الحصول على الأغذية البحرية، مع توقف التجارة الخارجية والأنشطة السياحية المرتبطة بسياحة الغوص وصيد الأسماك.

فالدول التي طبقت وسائل الغلق على المطاعم والفنادق والمدارس والجامعات وغيرها من المؤسسات التي تقدم خدمات غذائية لأعضائها، تسببت في هبوط أنشطة تجارة الجملة للأسماك الطازجة، كما أن الخوف من شراء الأسماك الطازجة نتيجة لبعض المفاهيم الخاطئة، أدى إلى زيادة الطلب

على الأسماك المصنعة، وأن هذا الوضع لا يمكن أن يستمر إذا لم تتوفر المادة الأولية (الأسماك الطازجة) بسبب القيود السابق تناولها.

كما أن إغلاق الحدود وتوقف خدمات النقل الجوي قد أثرا في التبادل التجاري وزيادة تكاليف نقل المنتجات السمكية.

إن فرض قيود على الوصول إلى الأسواق ومنع نقل المأكولات البحرية من مواقع الأنزال البعيدة إلى أسواق المدن الكبرى وانخفاض الطلب، يمكن أن يؤدى إلى بقاء الأسماك والمنتجات السمكية في الثلاجات أو المخازن لمدة أطول، مما سيكون له تداعيات بسبب فساد الأسماك وانخفاض جودتها وزيادة المخلفات، وزيادة الأعباء على المصنعين والمستوردين والمصدرين.

وفى حالة الاسترخاء في تطبيق الاشتراطات الوقائية في الأسواق والتي قد تكون مزدحمة مع نقص في الخدمات الصحية والنظافة، وعدم مراعاة وجود مسافات بين المتعاملين، فإن فرص انتشار الفيروس تكون كبيرة.

وتوجد مؤشرات عن خفض جهد الصيد في أجزاء من أفريقيا، وآسيا، وأوروبا، كما أن سفن الصيد التابعة للمملكة المتحدة، وإيرلندا، والتي تعتمد بشدة على أسواق التصدير للمنتجات البحرية مرتفعة القيمة مثل الأستاكوزا قد تأثرت بشكل كبير.

كما أن الإجراءات الصحية (ترك مسافات بين أطقم السفن في البحر، أقنعة الوجه وغيرها) وعدم توفر معدات الأمان الصحي في بعض الحالات، تُصعب من عمليات الصيد ويمكن أن تتسبب في خفضها أو توقفها. كذلك فإن محدودية مستلزمات الصيد (الثلج والشباك والطعم) بسبب توقف الإمدادات منها، أو أن الموردين غير قادرين على توفيرها بالأجل، كلها عوامل أعاقت أنشطة الصيد. بالإضافة إلى ذلك، فإن نقص العمالة بسبب أن بعض أفراد أطقم السفن يكونون من المهاجرين وغير مصرح لهم بعبور الحدود.

إن سلامة الصيادين على سفن الصيد والتي تعمل قرب أو بعيداً عن الشواطئ لعدة أسابيع، من الممكن أن يتعرض بعض أفرادها للإصابة بالفيروس خلال تواجدهم في البحر، وأن ينتشر بسرعة بين كل أفراد الطاقم في حين أن المساعدة الطبية تكون غير متاحة في الوقت المناسب. كما أن الصيادين وعمال المزارع السمكية والمتوقفون عن العمل بسبب القيود الصحية لا يحصلون على أية تعويضات بطالة من أصحاب المراكب والمزارع السمكية.

ونظرًا لأن العديد من سفن الصيد اليابانية والصينية والأوربية التي تعمل في المصايد البعيدة تستخدم الموانئ في الدول النامية ذات الضوابط والرقابة الصحية الضعيفة لتفريغ المصيد، فأنه

يوجد احتمال لنقل الفيروس إلى أطقم السفن وهم في عرض البحر بعيداً عن المستشفيات لتلقى العلاج في الوقت المناسب. وإذا ما أغلقت هذه الدول موانيها كما حدث في ميناء نواذيبو في موريتانيا – وهو أحد أكبر خمسة موانئ يرتادها أساطيل المياه البعيدة مسافة – يؤدى بالفعل إلى تعطيل وصول حمولة السفن إلى الأسواق.

كما أن بعض الشركات المحلية المصدرة للأسماك والكائنات البحرية الأخرى إلى الصين وبعض دول شرق أسيا توقفت عن استلام الحبار من الصيادين، بسبب توقف التصدير إلى هذه الدول، وهو ما حدث بالنسبة لتصدير الحبار اليمنى، والتي تعتبر الصين من أكبر الدول المستوردة لهذا المنتج البحري.

وفى الدول النامية والفقيرة يواجه صغار الصيادين مخاطر شديدة بسبب الفيروس ،حيث يعتمدون في معيشتهم وغذائهم اليومي على ما يتم صيده من أسماك وعلية فإن تداعيات الوباء تكون قاسية عليهم .حيث تمنع متطلبات التباعد الاجتماعي بعض الصيادين الصغار من الخروج إلى المياه كما أن قواربهم صغيرة جدًا ولا تلتزم بالقواعد الصحية والوقائية، وأن الكثير منهم غير قادرين على بيع منتجاتهم بسبب إغلاق الأسواق الشاطئية والتي تمثل حلقة البيع الأولى، وعليه لا يستطيع الصيادين الحصول على دخل يسمح لهم بشراء مواد غذائية أخرى لعائلاتهم.

كما يواجه العاملين– وخاصة النساء الذين يعملون في قطاع ما بعد الحصاد – أكبر التحديات بفقدان الدخل وانخفاض الأجور وخطر العدوى مما يكون لها آثار على الأمن الغذائي وسبل العيش لأضعف قطاعات المجتمع، لاسيما في البلدان المنخفضة الدخل، والدول الجزرية الصغيرة.

وفى ظل التهميش الاجتماعي والاقتصادي والسياسي التي تعيشه مجتمعات صغار الصيادين ومع انتشار مثل هذا الوباء، تزايدت التهديدات على سبل المعيشة في هذه المجتمعات والتي توفر الأغذية البحرية لملايين البشر.

وفيما يتعلق بالاستزراع السمكي، تتمثل الأثار في توقف الأسواق، وعدم قدرة المزارعين عل بيع إنتاجهم مما يضطرهم إلى الاحتفاظ بجزء كبير من الأسماك الحية في الأحواض أو الأقفاص، واستهلاك كميات زائدة من الأعلاف، مما يزيد من تكاليف الإنتاج ومخاطر النفوق.

وقد تأثرت بعض الأنواع المستزرعة لأغراض التصدير نتيجة إغلاق الأسواق العالمية مثل الصين وأوروبا. فعلى سبيل المثال تأثرت مزارع القشريات خاصة الأستاكوزا بشكل أساسي بسبب إغلاق محلات البيع والمطاعم والفنادق والسياحة. بالإضافة إلى ذلك وبسبب القيود المختلفة المطبقة في معظم دول العالم على حركة الشحن وتطهير المطارات وغيرها من الإجراءات، فإن أصحاب

المفرخات وتجار الزريعة والأصبعيات قد يواجهون صعوبات في إمداد المزارعين باحتياجاتهم من هذه المدخلات الأساسية والتي قد تسبب انخفاضا حادا في الإنتاج.

وعلى الجانب الأخر، فان المزارع الصغيرة (المحلية) قد تتأثر أيضا بسبب الأغلاق الكامل نتيجة الصعوبات في الحصول على الزرعة والأعلاف، وتوفير العمالة المطلوبة. إلا أنها قد تستفيد من الانخفاض في كميات الأسماك المستوردة.

ثانيا: التداعيات على إنتاج الأسماك في الدول الأوربية وأمريكا

تعتبر صناعة صيدا لأسماك، في العديد من البلدان مصدر أساسيا لإنتاج الغذاء وتوريده وطبقا لبيانات The International Council for the Exploration of the Sea (ICES)[1] ، وهي منظمة حكومية دولية للعلوم البحرية، وتضم 19 دولة من أوروبا الشرقية والغربية بالإضافة إلى الولايات المتحدة الأمريكية. فإن صناعات صيد الأسماك قد تأثرت بالجائحة في جميع أنحاء المنطقة. وأن إيطاليا وأسبانيا أكثر تضرراً في هذه المرحلة، كما بدأت الدول الأوروبية الأخرى والولايات المتحدة وكندا في مواجهة التأثيرات، وقد توقف جانب كبير من الأساطيل الإيطالية والأسبانية بسبب شدة الوباء وإجراءات الإغلاق المفروضة.

وعلى الرغم من إمكانية مزاولة الصيد في بعض الدول إلا أنه من الصعب غالبًا القيام بذلك بسبب مشكلتين رئيسيتن:

- تتعلق **المشكلة الأولى** بالطبيعة العالمية لسلاسل التوريد، ومع تأثر طرق النقل بشدة بالتدابير التي اتخذتها العديد من البلدان في جميع أنحاء العالم (على سبيل المثال الحدود المغلقة والرحلات الملغاة)، أصبحت هذه السلاسل لا تعمل بشكل جيد، وفي بعض الحالات لا تعمل على الإطلاق. مثال ذلك ما حدث في مصايد الروبيان (الجمبري) في بحر الشمال، والذي عادة ما يتم تقشيره في المغرب قبل بيعه في الأسواق الأوروبية. وبسبب غلق الحدود المغربية، فقد تم إيقاف هذه المصايد مؤقتاً.
- **المشكلة الثانية** تتمثل في أن قسم كبير من سوق الأسماك الطازجة والمحار خاصة المطاعم والفنادق والمقاصف – تأثرت بشدة أيضا مما أدى إلى انخفاض أسعار الأسماك. وحتى في حال إمكانية الوصول إلى مرافق التجميد والتبريد، فإن القيود المفروضة على المزادات والموانئ وشركات المعالجة التي تعمل بسعة تخزين أقل من حيث المساحة و/أو

[1] www.statnews.com((The impact of COVID 19 on fishing industries in ICES countries.)

العمالة، وقد أدى هذا إلى زيادة مبيعات منتجات الأسماك المعلبة أو المجمدة زيادة كبيرة في بعض البلدان، مثل ألمانيا، حيث بدأ الناس في التخزين بسبب الأزمة.

وقد اتخذت منظمات المنتجين في مختلف البلدان تدابير لمواجهة هذه المشكلة تضمنت:

- التوقف عن الصيد في بعض الحالات (مثل الجمبري البني)، لتقليل المعروض منه الذي يغرق الأسواق.
- تقليل عمليات الإنزال بشكل جماعي من خلال غلق بعض المصايد، والتحكم في عدد وطول رحلات الصيد، وإطالة فترات الإغلاق الموسمية.

وبسبب حالة الطوارئ طلبت الحكومة الأسبانية من الاتحاد الأوروبي مساعدة اقتصادية لتعويض الصيادين بسبب إغلاق مصائد الأسماك في المناطق البعيدة. كما أنه بسبب قيود السفر انخفضت إمكانيات أساطيل الصيد في العديد من الدول يسبب اعتمادها على استخدام أطقم للسفن من الأجانب، مما أدى إلى توقفها.

وفى فرنسا أصبحت قوارب الصيد، منذ 16 من مارس 2020، في ميناء تروفيل الفرنسي الشهير راسية لا تتحرك تجنباً لخطر إصابة الصيادين العاملين عليها بفيروس كورونا. وانخفض الطلب على الأسماك إلى النصف عقب إغلاق السلطات لجميع المطاعم والحانات خشية تفشي الوباء، وأصبح الصيادون الفرنسيون يعانون من ضيق الأحوال المادية، فقرروا التفاوض مع الحكومة حول إمكانية الحصول على منحة البطالة الجزئية، وهو المطلب الذي وافقت عليه المفوضية الأوروبية وأعطت الضوء الأخضر لتمويل هذا القطاع.

وتعتبر السويد استثناء من الوضع السائد في الدول الأوربية، حيث لم تشهد الصناعة أي مشكلات حادة، وذلك لكون الأسماك ليست سلعة أساسية للاستهلاك البشري في السويد مثل أي مكان آخر، كما أن معظم الأسماك التي يتم صيدها تستخدم في تصنيع مسحوق السمك وعليه تصبح أثار الجائحة على الأسواق في هذه الدولة الأوروبية أقل حدة.

وقد اتخذ الاتحاد الأوروبي إجراءات طارئة للسماح للدول الأعضاء بتقديم مساعدات مالية لمساعدة صناعات الصيد وتربية الأحياء المائية، بسبب ما وصف "الركود الكبير" في الطلب على المأكولات البحرية.

وعلى الجانب الأخر فمن المرجح أن تؤدي عمليات الإغلاق إلى انتعاش بعض الأنواع من الكائنات البحرية في البحار والمحيطات، بسبب ما يوفره توقف أنشطة الصيد وحركة النقل البحري من راحة بيولوجية لهذه الكائنات البحرية.

ثالثاً: التداعيات على إنتاج الأسماك في أفريقيا

تعتبر صناعة صيد الأسماك المحلية مصدر هام للبروتين لأعداد كبيرة من الأفارقه، حيث توفر الأسماك حوالي 60٪ من البروتين الحيواني في النظام الغذائي المحلي لمعظم الدول. وتخدم الصناعة ملايين السكان إما بشكل مباشر أو غير مباشر. ويوفر صيد أسماك السطح الصغيرة الجزء الأكبر من الأسماك التي يتم صيدها محليًا وتعرف محليًا باسم "أسماك الناس". هذا المصيد مهم بشكل خاص للفقراء بسبب تكلفته المنخفضة، وعند تدخينه وتجفيفه، يمكن تخزينه بدون تبريد لفترة طويلة من الزمن.

وقوارب الصيد تكون عادة مزدحمة والتي تستخدم العديد من مواقع الإنزال التي يتواجد بها أعداد كبيرة من العمال، ويتجمع فيها الكثير من السكان عندما تأتي قوارب الصيد إلى الشاطئ، حيث يتم تفريغ المصيد من الزوارق ونقله إلى الشاطئ، وبيعه لتجار الأسماك، ثم نقله إلى مواقع تجهيز الأسماك وشحنه إلى الأسواق في جميع أنحاء البلاد. هذا الحدث اليومي أساسي للحياة والنشاط الاقتصادي في مجتمعات الصيد حيث يوجد الرجال والنساء والأطفال، وهذا يخلق حالة يكون فيها عدد كبير من السكان على اتصال وثيق مع بعضهم البعض، مما يمثل خطرًا كبيرًا لانتشار الفيروس. كما أن العديد من الزوارق الكبيرة التي تذهب للصيد تتراوح أعداد الطاقم عليها من 10 إلى15 شخصًا، حيث يكون هؤلاء الرجال على اتصال وثيق لساعات أو حتى أيام في رحلة ممتدة وخطر محتمل لانتشار الفيروس.

وتعتمد قارة أفريقيا بشدة على واردات الأغذية، وعلى الرغم من عدم توفر صدمات العرض حاليًا، إلا أن هناك صدمات من حيث النقل قد تؤثر على قدرة أفريقيا على استيراد وتصدير الأغذية ومنها الأسماك وفى هذا الإطار أعلنت وزارة الصيد والاقتصاد البحري في موريتانيا، عن تشكيل مخزون غذائي، على مستوى مدينة نواذيبو، من عشرة آلاف طن من الأسماك، التي تم حظر تصديرها، في إطار إجراءات تخفيف تأثير فايروس كورونا. كما أنه يتم توفير مخزون آخر من عشرة آلاف طن، مقدم من الشركات الخاصة العاملة في قطاع الصيد، بهدف توزيعه لاحقا عن طريق الشركة الوطنية لتوزيع الأسماك في مختلف المراكز الحضرية بالبلاد. وهذه الإجراءات تدخل ضمن برنامج التعميم الخاص بتطبيق الإجراءات الخاصة بإلغاء الإتاوات والرسوم للأشهر المتبقية من السنة المالية 2020 المتعلقة بحقوق الصيد غير القانوني وضريبة الرقابة.

رابعاً: التداعيات على إنتاج الأسماك في مصر

على الرغم من التأثير المحدود للجائحة على الإنتاج السمكي في مصر حتى الآن، إلا أنه توجد تهديدات بسبب الطبيعة الخاصة لوسائل الإنتاج في المصايد الطبيعية، والتي تتمثل في مراكب الصيد بسعاتها المختلفة وطرق الصيد المستخدمة، بالإضافة إلى أن الأسماك سلعة سريعة التلف، وأن المستهلك المصري يفضل الأسماك الطازجة.

ويضم أسطول الصيد المصري 4852مركب إلى (مزودة بمحركات) مختلفة الأحجام، تستخدم معدات صيد مختلفة مثل شباك الجر القاعي (للأسماك القاعية)، وشباك الأسماك العائمة، والسنار، وغيرها. ويتراوح عدد الصيادين من 5– 30 على المركب الواحد، ويتراوح طول رحلة الصيد من عدة أيام إلى عدة أسابيع، بالإضافة الى 27083 مركب شراعي بمتوسط 5 أفرد، ولا تتعدى رحلة الصيد يوم واحد.[1]

وبالنسبة لقوارب الصيد الصغيرة التي لا يتجاوز عدد طاقمها خمسة أفراد، فإنه يكون من السهل الالتزام بالتعليمات الصحية، بعكس الوضع على سفن الصيد الأكبر، والتي تحتاج إلى طاقم يتراوح ما بين 30 و35 شخصا، مما يجعل من الصعب التأكد من تنفيذ تعليمات الوقاية، خاصة مسافة التباعد الاجتماعي.

وفى بداية الأزمة فضل عدد من الصيادين وقف نشاطهم بفعل انتشار الفيروس، وهو ما يفسر، النقص الطفيف المسجل على مستوى العرض في بداية انتشار الوباء.

وقد واجه الصيادون صعوبات مالية بسبب إغلاق الأنشطة التجارية ذات الصلة مثل الفنادق والمطاعم وتعليق الصادرات، ووقف السياحة. وأن فقدان هذه الأسواق أدى إلى بيع الأسماك بأسعار منخفضة نسبياً، كما أغلقت بعض أسواق الأسماك في الإسكندرية لتقليل التجمعات. وقد أدت عمليات الإغلاق وانخفاض الأسعار والصعوبات في العثور على التجار إلى تراجع بعض الصيادين عن الذهاب إلى البحر. كما تأثرت حركة البيع والشراء في أسواق الأسماك بسبب توخى المواطنين الحيطة والحذر من التكدسات تنفيذا لقرار الحكومة وحفاظا على حياتهم، الأمر الذي أدى إلى ركود نسبى في أسواق السمك وفى حركة البيع. كما أن تناول أنوع من الأسماك المخمرة والمملحة (الفسيخ) والتي يتم استهلاكها على نطاق واسع خلال عيد الفصح وعطلة الربيع (شم النسيم) قد انخفضت مبيعاتها بنسبة 30 ٪ إلى 40 ٪ عن مستوياتها المعتادة بسبب ما أثير من أن هذه

[1] الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية، كتاب الاحصاءات السمكية 2018

المنتجات تضعف جهاز المناعة بما يعزز القابلية والاحتمالية للإصابة بالفيروس. كما تم منع الباعة الجائلين وهم يمثلون أعدادا غير قليلة، خاصة في المناطق الريفية والشعبية .[1]

وكانت الحكومة قد وعدت بمنح العاملين في القطاع غير الرسمي تعويض بطالة بسبب افتقارهم إلى الحماية الاجتماعية، والمقترح تضمين الصيادين وبقية العمالة في هذه المبادرة، بإضافتهم إلى المستفيدين منها، خاصة أن معظمهم لا تغطيهم شبكات الأمان الاجتماعي الحكومية. وعلى الجانب الآخر، فإن معظم إنتاج الأسماك يتم تسويقه في الأسواق المحلية ويتم الاعتماد على الواردات لسد العجز ما بين الطلب والإنتاج المحلي، حيث تقدر كمية الواردات بأكثر من 200 ألف طن سنويا' مقابل حوالي 900 طن فقط صادرات، وأن الواردات من بعض الأصناف كانت تباع بأسعار أقل بالمقارنة مع الأصناف المحلية، مما كان يمثل عامل ضاغط على الأسعار ككل، والذي يترك أثاراً سلبيه على أسعار المنتج المحلي، وعليه مع توقف الاستيراد زاد الطلب على الأسماك المحلية.

وفيما يتعلق بالإنتاج من المزارع السمكية، فبسبب قيود النقل، يوجد نقص كبير في إمدادات بعض مكونات الأعلاف المستوردة، وبخاصة الفيتامينات والأحماض الأمينية، مما يؤدي إلى رفع أسعارها، وبالتالي ارتفاع تكاليف إنتاج العلف، مما سيزيد من تكاليف انتتاج الأسماك، حيث تمثل الأعلاف حوالي 60% من إجمالي تكاليف الإنتاج.

وفي الفترة القادمة سيعتمد الأمر على مدى تطور الأزمة. فاذا ما تفاقمت الأزمة وحدث حظر كامل، وتم تقييد النقل بين المحافظات وغلق بعض المحافظات وخاصة كفر الشيخ، والتي يوجد بها معظم مفرخات الأسماك التي توفر الزريعة للمزارع، فسوف يتأثر الإنتاج في باقي المحافظات. وستكون كارثة على مفرخات البلطي وعلى المستزرعين في المحافظات الأخرى وخاصة أن شهر أبريل وشهر مايو أهم فترات توريد الزريعة وتسكينها في الأحواض.

من جهة أخرى فان استمرار فرض الحظر سوف يؤثر سلباً على السيولة والقوة الشرائية لجمهور المستهلكين والتجار، مما يؤثر سلبا على أسعار بيع الأسماك في الفترة القادمة، وبخاصة مع صعود منحنى الإنتاج بداية من شهر مايو كما ستتأثر عمليات الرعاية والعناية بسب ارتفاع أسعار الأدوية البيطرية المستوردة، مما يؤثر تأثيراً سلبياً على عمليات الاستزراع ومعدلات النمو، وكمية الإنتاج في الموسم القادم.

[1] أحمد جعفر، رئيس شعبة الأسماك بغرفة القاهرة التجارية، مصراوي، ابريل 2020

وبصفة عامة، هناك توقعات بأن التأثير سيكون سلبيا على منتجي الأسماك والزريعة وعلى مصانع الأعلاف والتجار والخدمات المعاونة كلها وبالتالي، العمالة المؤقتة.[1]

خامساً: مقترحات التخفيف من تداعيات الجائحة

في ظل التحديات السابقة، مع مستقبل قد يكون غير مؤكد في الوقت الحالي بالنسبة للكثيرين، والرغبة في عدم تكرار نفس الأخطاء خلال أزمة الغذاء 2007 –2008، وتحويل هذه الأزمة الصحية إلى أزمة غذائية، ومع الأخذ في الاعتبار الظروف المحلية على مستوى الدول، نقترح اتخاذ الإجراءات الأتية:

- وضع خطط الطوارئ اللازمة من خطط اقتصادية ومالية وإنتاجية ولوجستية وصحية، وترشيد الاستهلاك، وكذلك التنسيق الإقليمي والدولي للتعامل مع الأزمة والخروج منها بأقل الأضرار.
- تضمين عمال الصيد والخدمات المساعدة، في الشرائح المستفيدة من معونة البطالة التي تم اعتمادها في العديد من الدول، ومن بينها مصر.
- إعادة النظر في الخطط الحالية للأمن الغذائي بما في ذلك المخزون الاستراتيجي للسلع الأساسية ومنها الأسماك، وكيفية إحلالها بمنتوجات وطنية بديلة، مع قيام الجهات الحكومية المسؤولة عن توفير إمدادات المواد الغذائية مثل وزارة التموين، وهيئة الإمداد والتموين التابعة للقوات المسلحة بشراء كميات من الأسماك في المواسم التي يرتفع فيها الإنتاج وتخزينها وعرضها في فترات انخفاضه، حتى يتحقق توازن بين العرض والطلب، والحفاظ على إسعار مناسبة لكل من المنتج والمستهلك.
- تحديد عدد المراكب التي يمكن أن ترسو في نفس الوقت، وعدد الأشخاص الذين يمكن تواجدهم على الشاطئ أو ميناء تفريغ الأسماك ونقلها، ويمكن أن يتراوح هذا من مركب واحد إلى عدة مراكب في المرة الواحدة، وذلك من خلال ضبط حركة مراكب الصيد، وسيتيح هذا الإجراء استمرار الإمداد بالأسماك والحفاظ على النشاط الاقتصادي في مجتمعات الصيد، مع اتخاذ الإجراءات الاحترازية الضرورية.
- السماح لسفن الصيد التقليدي (الغير صناعي)، بالتفريغ في نقاط متعددة، لزيادة التباعد بين الصيادين، مع إصدار تعميم لضبط حركة سفن الصيد، مع اتخاذ الإجراءات الاحترازية الضرورية.

[1] مهندس احمد الشراكى، وأخرين من اصحاب المفرخات والمزارع السمكية – عن طريق اتصال تليفونى

- القيام بحملات توعية لمجتمعات الصيادين، حول سبل الحد من انتشار الفيروس من خلال ممارسة التباعد الاجتماعي، واتباع الإجراءات الصحية والوقائية في مواقع الإنزال، ومواقع معالجة الأسماك، والأسواق، وذلك بالتعاون مع وزارة الصحة وخدمات الصحة العامة، والمنظمات الغير حكومية، ورؤساء تنظيمات الصيادين (جمعيات تعاونية وأهلية).
- إن السماح بأنشطة الصيد بالاستمرار بشكل طبيعي، خاصة سفن الصيد الكبيرة وعدم التوقف، سوف يوفر البيئة لانتشار الفيروس، وبسب صعوبة تشغيل السفن الكبيرة بأعداد أقل من الأفراد، فلا مفر من منعها من الصيد تماماً، ولا يُسمح إلا للسفن الأصغر حجماً ذات الأطقم التي تقل عن خمسة أشخاص بالصيد، لأن تواجد الأطقم الكبيرة العدد قد يثير مشاكل تتعلق بالسلامة والوقاية من انتشار الوباء بين أفراد الطاقم.
- توفير محطات التطهير ولوازم التطهير في مواقع الإنزال والأسواق وأماكن معاملة الأسماك.
- إبعاد الأفراد الذين لا يشاركون بشكل مباشر في تفريغ الأسماك أو نقلها أو شرائها أو بيعها أو معالجتها عن مواقع الإنزال.

المراجع

أولاً: مراجع باللغة العربية:

- الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية، كتاب الإحصاءات السمكية 2018
- أحمد جعفر، رئيس شعبة الأسماك بغرفة القاهرة التجارية، مصراوي، 5 أبريل 2020
- مهندس أحمد الشراكى وأخرين من أصحاب المفرخات والمزارع السمكية – مداخلة هاتفية

ثانياً: مواقع إلكترونية ذات صلة:

- Jose Aguilar-Manjarrez, CIFA Technical Paper. No. 32, FAO, January 2019.
- http: // www.rfi:frfes /europa/202000320-el-mercado-fresco-se-derrumba-en-eueopa-per-el-coronavirus.
- www.statnews.com, (The impact of COVID 19 on fishing industries in ICES countries(.March,2020).